البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الوطني الخامس للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

ببوزنيقة السبت والأحد 10 و11 أبريل 2010

تحت شعار "مصداقية،شراكة،نضال،من أجل العدالة الاجتماعية"انعقد بحمد الله وتوفيقه يومي السبت والأحد 24و25ربيع الثاني 1431هـ الموافق **10 و11 أبريل 2010 المؤتمر الوطني الخامس للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب**

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية بحضور مكثف للمؤتمرين و لمناضلي الاتحاد من مختلف الجهات والأقاليم والقطاعات وعدد من ضيوف الاتحاد من قيادات حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح وعدد من المركزيات والنقابات الوطنية والدولية وكل من السيدين وزير التشغيل ووزير تحديث القطاعات العامة.

كما تميزت بالكلمة التوجيهية للأخ رئيس الاتحاد الحاج عبد السلام المعطي والتي ذكر فيها بالقيم والمبادئ التي تأسس عليها الاتحاد،واستحضر فيها الروح الطاهرة لمؤسس منظمتنا العتيدة الدكتور عبد الكريم الخطيب رحمه الله،ومذكرا بالقفزة النوعية التي حققها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وجامعاته،سواء من حيث التوسع التنظيمي مجاليا أو قطاعيا أو على مستوى المعارك النضالية المتواصلة من أجل الدفاع عن الكرامة أولا وعن المطالب العادلة والملفات المطلبية المشروعة و بكلمة للأخ الكاتب العام محمد يتيم تناول فيها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعرفها الوضع الوطني و الدولي والإقليمي وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية للشغيلة المغربية،كما استعرض مجمل القضايا المتضمنة في التقرير الاجتماعي المعروض على المؤتمر،ومواقف الاتحاد المؤطرة لها . كما تناول الكلمة من أجل تحية المؤتمرين كل من ذ عبدالإله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، والمهندس محمد الحمداوي رئيس حركة التوحيد والإصلاح، ، و السيد عبد الرحمان العزوزي باسم المركزيات والتنظيمات النقابية الحاضرة والأمين التنفيذي للاتحاد الدولي الإسلامي للعمل، وتليت رسالة موجهة إلى المنظمة من مدير منظمة العمل الدولي لإقليم شمال إفريقيا لتحية المؤتمرين وللتعبير عن تمنيه لنجاح أشغال المؤتمر .

وفي جو نضالي مفعم بروح الأخوة والنقد البناء ، واستحضارا لتحديات المرحلة انخرط المؤتمرون والمؤتمرات في تقييم أداء المنظمة خلال المرحلة السابقة في ضوء التقريرين الأدبي والمالي وتمت المصادقة عليهما.

وتفعيلا للديمقراطية الداخلية ولمقتضيات القانونين الأساسي والداخلي ذات الصلة بانتخاب الكاتب العام تمت في جو من المسؤولية عملية الترشيح لمنصب الكاتب العام من طرف جميع المؤتمرين بالتصويت السري حيث أسفرت العملية عن ترشيح كل من الأستاذ محمد يتيم ب 555 صوتا والأستاذ جامع المعتصم ب 301 صوتا والأستاذ الحلوطي ب 238 صوتا .

وبعد اعتذار كل من الأخ جامع معتصم وقبول اعتذاره كما ينص على ذلك المقرر التنظيمي ذي الصلة وتعويضه بالأستاذ عبد السلام المعطي حسب مقتضيات نفس المقرر واعتذاره عن الترشيح ، انحصرت اللائحة النهائية للترشيح في كل من الإخوة : محمد يتيم ، عبد الإله الحلوطي ، والدكتور عبد القادر طرفاي وبعد عملية التداول والتصويت السري تمت إعادة انتخاب الأخ محمد يتيم كاتبا عاما للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

بنسبة 87,6% من عدد الأصوات المعبر عنها . كما تم انتخاب 50 عضو من أعضاء المجلس الوطني يمثلون حصة المؤتمر في المجلس المذكور.

وتتويجا لنقاش انطلق من المؤتمرات الإقليمية والجموع الجهوية للمؤتمرين صادق المؤتمر على تعديلات وتوصيات خمس ورشات هي :ورشة القانون الأساسي،ورشة المسألة التنظيمية،ورشة الحوار الاجتماعي والملف المطلبي للاتحاد،ورشة حول التقرير الاجتماعي، وورشة أولويات المرحلة. كما صادق مصادقة إجمالية على البيان الختامي للمؤتمر وكلف لجنة من أعضائه بتدقيق صياغته ، كما قرر ترك أشغاله مفتوحة من أجل إكمال عملية انتخاب المكتب الوطني من طرف أعضاء المجلس الوطني في أجل لا يتجاوز أسبوعين

إن المؤتمرين وهم يعبرون عن ابتهاجهم واعتزازهم بهذه اللحظة النضالية المتميزة ، ويستحضرون كل التحديات التي تواجه بلادنا وأمتنا سياسيا واقتصاديا في علاقتها بالأوضاع الاجتماعية وأوضاع الشغيلة يؤكدون على ما يلي :

1- تجديد تمسك مناضلات ومناضلي الاتحاد الوطني بثوابت البلاد ومقوماتها الأساسية وعلى رأسها الإسلام والملكية الدستورية الديمقراطية القائمة على أساس إمارة المؤمنين والوحدة الترابية والوطنية .

2- إن المؤتمرين وهم يسجلون دقة الظروف السياسية الوطنية والإقليمية والدولية التي تمر بها قضيتنا الوطنية. يؤكدون استعدادهم المتواصل والدائم للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية وجاهزيتهم المستمرة لمواصلة نضالهم على واجهة الديبلوماسية النقابية ويحيون المشاركة الفاعلة لمناضلي الاتحاد في عدة محطات تم من خلالها مواجهة الدعاية الانفصالية بحزم وفاعلية الوطني. كما يؤكدون على ضرورة تطوير وتنويع أدوات الدفاع عن قضيتنا العادلة مما يستدعي اعتماد التشاور المستمر مع الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمدنية ومختلف الفعاليات المجتمعية في هذا الملف قصد مزيد من تقوية الجبهة الداخلية .

3- يؤكد المؤتمرون على تثمينهم للمبادرة الملكية بالمضي قدما في إقرار جهوية موسعة في جميع الجهات ، وجهوية متقدمة في الصحراء المغربية المسترجعة ، ويؤكد المؤتمر على ضرورة أن تكون جهوية ذات مضمون سياسي ديمقراطي وأن توفر لها كافة الضمانات من أجل ذلك،على اعتبار أن ذلك مدخل ضروري لإجراء تحول جوهري في نظام الحكامة في المغرب وفرصة لانتقال ديمقراطي حقيقي ، وعلى اعتبار أنها مدخل لتنزيل المقترح المغربي حول الحكم الذاتي باعتباره الحل الوحيد الممكن لطي النزاع المفتعل حول قضية الصحراء المغربية .

ويجدد المؤتمر التأكيد على ضرورة الإسراع بمباشرة الإجراءات المؤسساتية والإدارية الكفيلة بتنزيله على أرض الواقع . و يدعو إلى اعتماد مقاربة حقوقية اجتماعية واقتصادية وثقافية شاملة للتعاطي مع قضايا الأقاليم الجنوبية قصد تعميق الروح الوحدوية بين سكان المنطقة.

4 - إن المؤتمر الوطني الخامس وهو يؤكد على تلازم الوضع السياسي بالوضع الاجتماعي وأن أي إصلاح اجتماعي غير ممكن دون إصلاح سياسي ومؤسساتي يضع البلاد على سكة الديمقراطية الحقة دون تردد ، يسجل بكل أسف ما عرفته الآونة الأخيرة من عودة إلى منطق التحكم في الحياة السياسية وبلقنتها بطريقة غير مباشرة ،وأن منطق الريع لم يعد منحصرا في الجانب الاقتصادي بل شهدنا ظهور الريع السياسي الذي يعمل على استغلال الوجاهة السياسية ونفوذ السلطة وإمكانيات الإدارة لتحقيق مكاسب سياسية وانتخابية ، مما يطرح تساؤلات مقلقة حول واقع الحياة السياسية والحزبية والمؤسساتية وجدوى المشاركة السياسية وقدرة المؤسسات المنتخبة والمؤسسة التنفيذية التي يفترض أن تنبثق عنها في توفير شروط تنمية اقتصادية قائمة على أسس متينة ، ومن ثم توفير العدل الاجتماعي باعتباره من أسس الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي .

كما يسجل ما عرفته الآونة الأخيرة من تراجعات عن المكتسبات التي كان المغرب قد راكمها بسبب تصاعد الانتهاكات في التعاطي مع حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية و تزايد حالات الاعتداء على الصحافيين وحرية الصحافة وتزايد حالات الاعتداء على الحقوق الأساسية للمواطنين من خلال الاختطاف والتعذيب والمحاكمات غير العادلة كما بينت ذلك بالملموس محاكمة السياسيين الستة .

ويدعو بالمناسبة إلى إنهاء هذا الملف الذي يسيء إلى سمعة المغرب، وضعف الالتزام بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية ، فضلا عن أن البعد الاجتماعي لمفهوم حقوق الإنسان لا يزال بعيد المنال ما دام بعدها السياسي وبعدها المرتبط بالحريات الفردية والحريات العامة لا زال يعاني من الاختلالات . ويؤكد على مواصلة الاتحاد لدعمه ونضاله إلى جانب القوى السياسية والحقوقية والاجتماعية الساعية إلى إقرار إصلاحات دستورية وسياسية هيكلية ومؤسساتية تكون المدخل لتعزيز وتطوير المكاسب التي حققها المغرب على مستوى تطوره الديمقراطي وفي مجال حقوق الإنسان .

5 - يؤكد المؤتمر على مواصلة تموقع الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى جانب المستضعفين اقتصاديا واجتماعيا وفي النضال من أجل إقرار عدالة اجتماعية بين الفئات وبين الجهات ، وبين الرجال والنساء ، عدالة قوامها أساسا تكافؤ في الفرص وإنهاء لاقتصاد الريع وجعل الطريق إلى الكسب هو العمل والمعرفة لا الزبونية أو الامتيازات ، وتوزيع عادل لعائد الثروة الوطنية ولثمار النمو من خلال إقرار مبدأ التضامن الوطني على أساس مبدأ المواطنة لدى مختلف الشركاء الاجتماعيين ، و على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقاولة والمشغلين سواء كانوا مشغلين عموميين أو مشغلين خواص. وفي هذا الصدد وإذ يحيي جانبا من المقاولين المغاربة الذين أصبحوا واعين بمسؤوليتهم الاجتماعية ويسعون إلى الوفاء بمقتضياتها باعتبارها أصبحت من معايير الجودة ، يلاحظ بالمقابل أن جزءا كبيرا منهم لا يزال بعيدا عن الالتزام بالحد الأدنى من معايير الملاءمة الاجتماعية .

6 - يؤكد الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب مواصلة نضاله من أجل بناء ثقافة نقابية تزاوج بين الممارسة النضالية كما يكفلها الدستور والقوانين الدولية والوطنية ، وباعتبارها آلية من آليات التدافع وضمان التوازن والاستقرار والسلم الاجتماعيين الموضوعيين ، وبين القيام بدوره في تأطير العمال وتربيتهم على ثقافة العمل والإنتاج والمردودية وغرس ثقافة القيام بالواجبات مع المطالبة بالحقوق.

7- إن المؤتمر الوطني بعد مدارسته لمضامين التقرير الاجتماعي وورقة الملف المطلبي والحوار الاجتماعي ، وبعد مدارسة واعتماد التعديلات والتوصيات الواردة فيها ، وبعد تتويهه بالجهد المبذول في إعدادهما ، وبالخصوص بتوسيع النقاش فيهما عبر المؤتمرات الإقليمية والجموع العامة الجهوية يسجل ما يلي :

- يسجل أن الحقل الاجتماعي لم يسلم من التراجعات التي عرفها التطور الديمقراطي للبلاد كما يؤكد ذلك تواصل التدهور في الحريات النقابية ويجدد دعوته الحكومة بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية المرتبطة بها.وتعزيزها بضمانات إدارية وتشريعية لكل الآليات النضالية المشروعة وحق ممارسة العمل النقابي .ويندد بالمناسبة بحرمان مناضلي الاتحاد بشركة اتصالات المغرب من الحضور للمؤتمر مما يعد صورة من صور التضييق على الحريات النقابية في المؤسسة .

- يسجل أن الاستحقاقات الاجتماعية التي نظمت خلال السنة الماضية لم تسلم من سلبيات المناخ السياسي التراجعي الذي دخله المغرب في السنوات الأخيرة ، وما ترتب عنها من نتائج لم يرق إلى تحقيق الأمل في دمقرطة الحياة الاجتماعية ، ويحمل المسؤولية في ذلك للحكومة التي رفضت رفضا باتا خلال جولات الحوار الاجتماعي إدخال تعديلات في النظام الانتخابي في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية ، كما استفردت بتدبير الانتخابات في القطاع الخاص ولم تفعل اللجنة الوطنية واللجن الإقليمية للانتخابات.

ـ يعتبر أن نتائج انتخابات مناديب العمال التي نظمت في ماي من سنة 2009 تشكل ناقوس إنذار لجميع الفاعلين الاجتماعيين ، حيث سجلت استمرار ارتفاع نسبة المناديب المستقلين حيث شكل مندوبو العمال دون انتماء نقابي والتابعين في أغلب الأحيان للإدارة أكثر من 64 بالمائة من مجموع مناديب العمال ، وكان الهم الأكبر للحكومة إعطاء الانطباع بالنجاح السياسي لانتخابات المأجورين وتوسع قاعدة المقاولات المشاركة فيها.

وإذا كانت تلك النتائج تلقي مسؤولية على النقابات من أجل العمل على رفع نسبة التأطير النقابي، فإنها تعكس في المقام الأول واقع الحريات النقابية وحرية الانتماء النقابي على الخصوص ، وتملص الحكومة من تطبيق مقتضيات القانون ، ويؤكد أن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سيواصل نضاله من أجل إقرار ديمقراطية اجتماعية تعكس حقيقية الخريطة النقابية في المغرب والتصدي إن على المستوى القانوني أو الميداني إلى كل أشكال الإقصاء و الإفساد والتزوير لإرادة الطبقة الشغيلة أيا كان مصدرها .

8- وفيما يتعلق بالحوار الاجتماعي ، فإن المؤتمر بعد استعراضه لمعطياته ونتائجه ، فإنه يحمل الحكومة مسؤولية إيصاله إلى الطريق المسدود بسبب انقلابها على المنهجية التي تم التوافق عليها مع المركزيات النقابية والسعي إلى إفراغه من مضمونه بالسعي إلى ربح الوقت والانفراد بالإعلان الدعائي وغير الموضوعي عن نتائجه بطريقة دعائية .

وإن المؤتمر إذ يجدد تمسكه بقناعات الاتحاد المبدئية من الحوار الاجتماعي كآلية حضارية ، وسبيل لإقرار سلم اجتماعي موضوعي قائم على الاستجابة للمطالب الموضوعية للشغيلة ، إلا أنه سيظل يؤكد على حوار اجتماعي ممأسس حقا وصدقا ، حوار مثمر وشفاف قائم على مفاوضة حقيقية والتزام من الطرفين بتطبيق نتائجه والالتزام باستحقاقاته. ويعلن المؤتمر عن تشبثه التام بمطالب الاتحاد العادلة والمشروعة ويجدد دعوته الحكومة إلى التعاطي الإيجابي مع مطالب الشغيلة المغربية ، ويؤكد جاهزيتة لخوض كافة الخيارات النضالية ويدعو قيادة المنظمة إلى امتلاك زمام المبادرة في هذا المجال كلما اقتضى الأمر كذلك ، مع التأكيد على الاستمرارية في التنسيق النقابي ويدعو باقي المركزيات النقابية إلى الانخراط في الوحدة النقابية للدفاع المشترك عن الأوضاع الاجتماعية للشغيلة المغربية.

9- إن المؤتمر بعد مدارسته للمعطيات الواردة في التقرير الاجتماعي وورقة الملف المطلبي يسجل أن القدرة الشرائية للمواطنين ما فتئت في انهيار متواصل ، وأن المتضرر الأكبر من ذلك أساسا هو الفئات المستضعفة التي لا تستفيد من ثمار النمو ويعتبر أن مطلب تحسين دخل الشغيلة هو المطلب الجوهري الذي يفقد الحوار الاجتماعي مصداقيته إذا لم يضع آليات واضحة وملموسة للاستجابة له

وإن أهم مطلب للطبقة الشغيلة هو وقف ذلك التدهور أولا من خلال تطبيق السلم المتحرك للأجور الذي يبقى رغم ذلك مطلبا لا يعالج سوى آثار التضخم ولا يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستفادة المتوازنة بين جميع الفئات من ثمار النمو المذكور، ولا يعالج الانهيارات المتلاحقة التي عرفتها القدرة الشرائية خلال العقد الماضي ، والرفع من الحد الأدني للأجور كي يكون متناسبا مع توفير المطالب الأساسية للعيش ، وإصلاح نظام الأجور وإصلاح منظومة الترقية الاستثنائية ، وفي انتظار ذلك إقرار ترقية استثنائية للأفواج المتضررة ، وإقرار عدالة ضريبية لفائدة الشغيلة وإصلاح جوهري للضريبة على الدخل .

10 - يؤكد المؤتمرون تضامنهم مع مهنيي قطاع النقل وتشبثهم بمطالبهم المشروعة وعلى رأسها إعادة النظر في البنود المجحفة المتضمنة في مدونة السير المصادق عليها مؤخرا من عقوبات سالبة للحرية وذعائر مرتفعة وتعدد العقوبات على المخالفة الواحدة وسحب رخصة السياقة وغيرها مما سيؤدي إلى التضييق على أرزاق المهنيين وتشريد آلاف العائلات المرتبطة بالقطاع.

11- إن المؤتمر الوطني الخامس وهو يسجل ما تعاني منه كثير من التعاضديات من سوء تسيير وخروقات وتلاعبات بأموال المنخرطين ، ويدعو إلى دمقرطة تسير التعاضديات وضرورة تحمل الحكومة مسؤوليتها

بإلزام الأجهزة المسيرة بذلك والوقوف في وجه مختلف الأساليب التي تقوم على تهريب " الانتخابات " من أجل تأبيد سيطرة بعض الجهات على أجهزة بعض التعاضديات ، يدعو إلى اعتماد مدونة جديدة للتعاضد مع إقرار الفصل بين المسؤوليات التقريرية ومهام تدبير التعاضديات، بهدف دمقرطة آليات التسيير وضمان الشفافية،والمطالبة بإجراء افتحاصات منتظمة من طرف هيئات مستقلة لحسابات التعاضديات، يتم نشرها لإطلاع المنخرطات والمنخرطين عليها . كما يسجل أنه آن الأوان لوضع حد لاستغلال الجمعيات الاجتماعية لأغراض تتنافي مع الأهداف المرسومة لها وتحويلها إلى إقطاعات خاصة ببعض الجهات .

12- وفيما يتعلق بأنظمة الحماية الاجتماعية ، يؤكد المؤتمر فيما يخص نظام التقاعد على ضرورة اعتماد مقاربة شمولية لإصلاح أنظمة التقاعد ورفض الحلول الترقيعية أو التجزيئية ، مقاربة تشاركية والالتزام بنتائجها وعدم الالتفاف من حولها أو المناورة لإفراغها من محتواها ،وكذا ترصيد مكتسبات الطبقة الشغيلة التي أفنت أعمارها من أجل تحقيقها وعدم التراجع عنها. كما يسجل تعثر نظام التغطية الصحية وأن واقع هذا النظام وشروط تنزيله تبقى بعيدة عن إقرار عدالة صحية ويدعو إلى التسريع بتعميم نظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود وتحسين أجرأته وتوفير الشروط اللازمة لذلك سواء تعلق الأمر بالتمويل أم بتوفير شروط تنزيله.

13- أما على الصعيد الدولي والعربي والإسلامي فإن المؤتمر يسجل خيبة أمله من مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة التي كانت محل بعض الأمل من قبل الشعوب العربية والإسلامية في أن تتجه إلى تغيير حقيقي في السياسات الخارجية الأمريكية العدوانية السابقة ، تغيير يؤدي إلى إنصاف قضايا الأمة العربية والإسلامية والتعامل الموضوعي معها ، حيث لم تستطع الإدارة الجديدة لحد الآن إحداث تحول حقيقي في تلك السياسة ، بل استمر إرتهانها للمشروع الصهيوني العدواني. ويندد بالمناسبة باستمرار الحصار على الشعب الفلسطيني وبسياسة التهويد لمدينة القدس والاستيطان المحموم في الضفة الغربية ، ويجدد دعمه لخيار المقاومة كحق تضمنه الشرائع والمواثيق الدولية في أفق تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه العادلة.

و يجدد المؤتمر مساندته للشعوب المضطهدة في مختلف بقاع المعمور ويعبر عن أسفه لما تعرفه بعض البلدان من حالات اقتتال داخلي كما هو الشأن في باكستان والصومال واليمن ونيجريا، ويدعو علماء الأمة إلى تظافر الجهود لإعادة الأمور إلى نصابها.

وختاما فإن المؤتمرين والمؤتمرات إذ يحمدون الله على ما كلل الله به أشغالهم من تسديد وتوفيق ونجاح ، يؤكدون مواصلة نضالهم ، ويهيبون بكافة المناضلين بمواصلة النضال والتعبئة من أجل تحقيق مضامين شعار المؤتمر الوطني الخامس : مصداقية ـ شراكة ـ نضال من أجل العدالة الاجتماعية

إمضاء : محمد يتيم

الكاتب العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

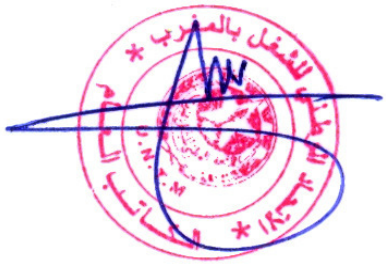

المقر المركزي : 23 - عمارة فلوري - شارع محمد الخامس – الرباط / **الهاتف** : 0537263545 / **الفاكس :** 0537263546
الموقع الإلكتروني : www.untm.org - **البريد الإلكتروني :** contact@untm.org